

أكد خلال ردوده على اتصالاتهم عدم القبول بزيادة الأسعار على المواطن

المرداس لقرأء «الأنباء»: أغلبية نيابية ساحقة لتمير القوانين الشعبية

9600 فرد في القطاعات العسكرية الأربعة ح

بهذه الميزة تم ضمهم لها بأثر رجعي من تاريخ شمول الضباط، والـ 250 ديناراً أو الـ 300 ديناراً أسوة بزملائهم الضباط أي أن هذه المبالغ تكون للضباط والافراد والخبراء.

إبراهيم حربي: في ظل الوضع السياسي العام الموجود كيف تنظر الى العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● النائب نايف المرداس: مشكلة الحكومة انها تريد التهدة وتدعو إلى التهدة وإذا قدم سؤال أو استجواب بالرغم من انه حق دستوري إلا انها تجزع من هذا الحق والوزير الذي يعمل وليس عليه شيء ولا يخاف من شيء صعوده المنصة تبرئة له ولا نسعى الى طرح الثقة، لكن هناك بعض الأسئلة توجه للوزير فإذا كان متعاوناً أجاب عن الأسئلة بكل شفافية وإذا كان هناك خلل يتم التجاوز، فكلنا في قارب واحد ونحن لسنا ضد السلطة التنفيذية، لذلك إذا كان هناك تعاون حقيقي فنحن أيضاً متعاونون.

وخرج الوزير الحمود خطوة جيدة من الحكومة وصرحت بذلك وبأن استجواب مستحق وعلى الوزير أن يقص الحق من نفسه، وعندما وصل عدد النواب الموافقين على طرح الثقة الى 30 نائباً وأكثر، لكن قامت الحكومة وألغت كلمة عسكري وجعلتها «ضابط»، وهذا ظلم، فلا الأساس ارتفع ولا أخذوا الميزة.

فأجريت دراسة عام 2012، وكان عددهم 9600 حتى تاريخ 14 / 2012 وهذه القضية تبنيهاً وقدمت اقتراحاً بها وقدمنا الاقتراح آخر بأن الأنواط (البرونزي والفضي والذهبي ونوط التحرير) فهي أثناء الخدمة تخضع للضباط بواقع سنتين ولكن الأفراد ماذا حدث عليهم؟

● النائب نايف المرداس: أنا كنت متبنيًا الموضوع منذ 2012 وكان على جدول أعمال المجلس، لكن الإبطال حال دون ذلك، وهذا حق مكتسب وتستحقونه



نايف المرداس خلال اللقاء

وجميع الأعضاء يتفقون على ذلك، القرار اول ما صدر لم يحدد كلمة فرد، قال عسكري ولم يحدد الفرد او الضباط، وتنازل ان يكون هناك تعاون في هذا الأمر.

علي أحمد: هل أجريت إحصائية على الضباط والأفراد؟

● النائب نايف المرداس: هؤلاء الأفراد طلوعوا أو تقاعدوا على الراتب الأساسي والميزة كانت تشملهم وتشمل الضباط، لكن قامت الحكومة وألغت كلمة عسكري وجعلتها «ضابط»، وهذا ظلم، فلا الأساس ارتفع ولا أخذوا الميزة.

رئيس الوزراء السابق، ومنذ ذلك الوقت والمواطن لا ينعم بأي تنمية أو تقدم، لكن الشيء الوحيد الذي حصلنا فيه على المركز الأول هو السمعة، الكويت الأولى عالمياً في السمعة، وقطر الأولى عربياً والرابعة عالمياً في التربية والتعليم، وكنا نحن نمدحهم بالوسائل التعليمية، نعم هذا شيء مفرح أن دولة عربية شقيقة تحتل هذه المراتب لكن هذا لا يمنع أن يكون هناك تعاون بيننا وبينهم، ونريد أن نعرف ما أسباب هذا التأخير هل هو من المعلم أو من المناهج أو من الأسرة أم ماذا؟!



الزملاء ماضي الهاجري ورشيد الغم وسلطان العبدان



قدمت اقتراحاً بمنح العسكريين ميزة الـ 250 ديناراً معاشاً استثنائياً

الضباط والأفراد والخبراء لهم الحق في المعاشات والمكافآت الاستثنائية

اقترحنا أن تكون الأنواط العسكرية حقاً لكل عسكري لا تخصم منه حتى بعد التقاعد

سأتوجه بسؤال إلى وزير الإسكان ياسر أبل حول قسائم المنقف

حمود العازمي: نحن من سكان المنقف، وكانت هناك قطعة من ضمن مشروع قسائم المنقف في شرق نادي الساحل ومن ضمن قسائم المنقف الحديث وكانت تحتوي على 380 قسيمة وتم إخفاؤها. وموضوع آخر وهو أن الكويت وقعت اتفاقيات أمنية مع دول عظمى مثل أميركا وبريطانيا وغيرها، فلماذا لا توقع معها اتفاقيات علمية وتعليمية وثقافية خاصة تدريبية للعسكريين وغيرهم؟

● النائب نايف المرداس: كوني عضواً في اللجنة الإسكانية سأتابع هذه القضية وسأتوجه بسؤال إلى وزير الإسكان ياسر أبل، وتأكد أن الإجابة ستكون شافية، وأعتقد أن هذه القطعة هي شمال الساحل وبها 172 قسيمة.

وبالنسبة للموضوع الآخر، فهناك تبادل ثقافي وتعليمي مع الدول العظمى ووزارة الدفاع ترسل دورات أركان لتدريب منتسبيها وهناك أيضاً تبادل تعليمي واضح.

سليمان محمد: أنا وكيل ضابط متقاعد وفي المجلس المبطل الأول تم التصويت على القانون الذي لم ينصفنا، وكان يفترض أن يسري على من هم في 30 / 7، وبالنسبة لقانون مكافأة نهاية الخدمة للمدنيين في القطاعات العسكرية، ماذا حدث فيه؟

● النائب نايف المرداس: نعم هذا القانون 495 كان يشمل الضباط والافراد لكن تم تغييره وتعديله ليشمل الضباط فقط، وتم جرد الأعداد وكان عددها 9600 في القطاعات الأربعة وهي الحرس الوطني والمطافئ والجيش والداخلية، وكان على وشك الإقرار لكن الإبطال حال دون إقراره، ووقتها تحدثت مع سمو رئيس مجلس الوزراء ليكون هناك حل لهذا الموضوع من عنده في عدم وجود المجلس ولكن لم يحدث شيء، والآن أعضاء لجنة الداخلية والدفاع وأعضاء المجلس متفاعلين مع إقرار هذه الميزة المستحقة وليست مئة من أحد، والفرد هو عصب العمل العسكري وفي أي مركز تجد ضابطاً واحداً وافراداً كثيرين، وهم أولى بهذه الميزة، وبإذن الله الحكومة والمجلس سيكونون منصفين لكم. وقدمت مع زملائي الأعضاء اقتراحاً بمنح العسكريين ميزة الـ 250 ديناراً للمدنيين في القطاعات العسكرية وسيقرر في المجلس ويرفع للحكومة، وقدمت اقتراحاً آخر بأن تكون الأنواط حقاً لكل عسكري حتى بعد التقاعد.

هايف الرشيد: بيض الله وجهك، لدي سؤال حول العسكريين المتقاعدين قدمتم اقتراحات منذ 2012 ولم نر النتيجة؟

أكد مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس أن قضية الجناسي وسحبها معضلة دغرت الأسر، والحكومة لم تمكنها من الجوء إلى القضاء للدفاع عن نفسها، مضيفاً أن هذا السحب لا يجوز شرعاً إذ أن الحكومة لم تقدم الأدلة على تزويرها. ولفت المرداس في لقاء «ألو الأنباء» إلى أن هناك إصراراً وتنسيقاً نيابياً لحل قضية الجناسية، بالإضافة إلى تعديل قانون المسيء وقانون الانتخابات، متسائلاً: أين الحكومة ممثلة في الجهاز المركزي عندما أعلنت عن أحقية 35 ألف ملف جنسية، فلماذا لا تجنسهم؟! وقال أن الكويت مقلبة على الأعياد الوطنية ولا يوجد شيء يُدخل السرور على الناس إلا عودة الجناسي، مؤكداً أن صاحب السمو الأمير لن يبخل على أبنائه الكويتيين قاطبة بإدخال السرور إليهم في هذه الأعياد، متمنياً أن يكون هذا العام عام مصالحة حقيقية سواء بالعفو العام وعودة المهجرين. وأكد المرداس أن قيام الديوان الأميري بتنفيذ مشاريع وزارة الأشغال به مخالفة دستورية، متسائلاً: كيف يقبل رئيس الوزراء أن تنفذ المشروعات خارج وزارته؟! لافتاً إلى أن مشروعات الديوان لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة. ولفت إلى ضرورة إنصاف الأفراد والضباط والخبراء في القطاعات العسكرية الأربعة، مبيناً أنه قدم اقتراحات بمنحهم ميزة الـ 250 ديناراً كمعاش استثنائي وأن تكون الأنواط العسكرية حقاً لكل عسكري حتى بعد التقاعد.. وإلى التفاصيل:

لقاء نايف المرداس: سألنا عبد الحفيظ



الدعوم وأسعار البنزين والسلع والخدمات لن تُمس إلا بقانون وإلا فكل الأدوات متاحة وتحكمنا الديمقراطية





نايف المرادس متوسطاً رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق ونائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد والمستشار الزميل يوسف عبدالرحمن والزملاء في قسم البرلمان (هاني الشمري)

رموا من المعاشات الاستثنائية التي حصل عليها الضباط

يجوز شرعاً، فرجل مثل عبدالله البرغش قدم نفسه في وقت التحرير، وكان من الممكن ان يجلس كما جلس الآخرون ويتمشى في شوارع لندن وأوروبا لكنه أبقى إلا ان يشارك في مقاومة الغزو، وصاحب السمو الامير الراحل الشيخ جابر الأحمد أعطاه شهادة شكر ونوط الشجاعة، وايضا لم تدر منهم اي خيانة ولا تزوير، واللجنة العليا للجنسية هي من منحهم إياها، ولا توجد اي بوادر سيئة، ولكن بين ليلة وضحاها يتم تدمير اسرة كاملة.

وقدمنا تعديلا على قانون الجنسية حتى لا تتكرر قضية البرغش مرة أخرى، ونطالب بأن يكون السحب والإسقاط للجناسي عند القضاء، بمعنى أن أي جنسية غير سليمة تحال إلى القضاء وهي السلطة المحايدة.

وزير الصحة يقول انا لا أستطيع العمل مع القيادات وبعض النواب يرفضون إقالة الوكلاء، لكن هناك كلاً بكيايين، فمثلاً وزيرة الشؤون أقات 5 وكلاء في التقاعد ولم يتكلم أحد. القضاء هو الفيصل والبينة على من ادعى، ومن شعر بالظلم يذهب إلى القضاء.

بدر المطيري: شرفت «الو الأبناء» يابوعبدالعزيز، ونريد ان نقترب عليك أمراً، الآن خريجو أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، وبعد تخرج الطالب من الأكاديمية يحصل العشرة الأوائل على تفرغ دراسي في جامعة الكويت، ولكن هناك بعض الطلبة الذين لم يحصلوا على اي من المراكز العشرة يرفعون في استكمال دراستهم ولو على حسابهم الخاص.

● النائب نايف المرادس: اذا فتحوا للجميع فبذلك لم يكافؤوا الطلبة العشرة الأوائل، فإذا يريدون الحقوق يأخذون الضباط الاختصاص، والعشرة الأوائل يعتبر نوعاً من التحفيز والتشجيع، وإلا أسكر الكلية أو نأخذ ضباط الاختصاص.

علي أحمد: بصفتك مراقب مجلس الأمة ابن وصلت الاولويات الحكومية - النيابية؟

● النائب نايف المرادس: المجلس هو دائماً من يبادر والحكومة تريد الوثيقة الاقتصادية، اولوياتنا الجنسية والمسيء، وأنجزنا قانون الحدث في اللجنة التشريعية بارجاع سنن الحدث إلى 18 عاماً، هناك التفتك لكن الوثيقة الاقتصادية نوقشت في اللجنة المالية وأقرت بأنه لا زيادة على اسعار السلع والخدمات إلا بقانون سواء للجزئين او رفع الدعوم. والشيء العجيب ان هناك الهدرا في المنح الخارجية وبعض المشاريع الملبارية والاوامر التغييرية وبعض الاسلحة في وزارة الدفاع ووجهت سؤالاً حول



نايف المرادس مع سكرتيريه تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان

ديابات بمبلغ مليارين ولم تتخذ فيها الاجراءات من حيث التجريب، والمنظومة العسكرية تتطلب جلب الاسلحة الحديثة والاسلحة الروسية طلعت من الجيش وهناك زيادة في اسعار الاسلحة بطريقة غير طبيعية. وصاحب السمو الامير كقائد أعلى للقوات المسلحة مع التطوير والتسليح، لكن آلية التعاقد يفترض ان تكون على مسارين اولهما الجودة بما يتوافق مع المحيط الخارجي ولكن الثاني هو النوعية ولكن ايضا لا تكون هناك مبالغ في السعر، وأقول ان هناك أسلحة لم تجرب وأسعارها عالية، والمواطن يزيد عليه البنزين والكهرباء وترفع عنه الدعوم.

فايز الهاجري: وما اجراءاتكم في حال رفضت الحكومة مطالبكم كالجنسية والمسيء والأسعار وغيرها؟

● النائب نايف المرادس: لا اعتقد انها سترفض، فهناك إجماع برلماني عليها، وإذا تم رد القانون فهناك أغلبية وتعهد التصويت وسيقرب بإذن الله، فإذا المواطن لم يشعر بالطمأنينة ماذا يفعل؟ ولائي للتراب والأرض وليس لورقة

فايز الهاجري: ولكن هناك قانون مقدم لتجنيس ما لا يقل عن 2000 شخص من البدون فهل ستدفعون باتجاه إقراره؟

● النائب نايف المرادس: نحن متفائلون منذ عرضه على المجلس وأقر في اللجنة بسرعة، وهذا القانون أفضل من قانون ما لا يزيد على 4000 شخص فهذا مطاط والجيش بدأ يدخل أبناء العسكريين وأبناء الكويتيات والداخلية ايضا.

علي صنيديح: في حال عارضت الحكومة عودة اجراءاتكم وامن منحة الحكومة الـ 75 ليتر بنزين؟

● النائب نايف المرادس: هذا من العيب ان تقول 75 ليتر من الأساس، وهذا ما أطاح بالمجلس السابق، فعودة اسعار البنزين مطلب شعبي وليس من المعقول أن نغطي البنزين للمحطات بأرخص الأسعار ونزيد اسعاره على المواطن، كل الادوات متاحة وتحكمنا الديموقراطية. وكذلك الدعم لن تمس الا بقانون، وسيتم إلغاء القانون لأن هناك أغلبية موجودة لإقراره وإقرار باقي القوانين الشعبية. في حين ان هناك مشاريع مليارية وهبات وتبرعات وصلت حتى إلى بغداد

تنسيق نيابي وإصرار على حل مشاكل الجنسية والمسيء وتعديل قانون الانتخاب

قبول استقالة سلمان الحمدو خطوة حكومية جيدة في طريق التعاون بين السلطتين

الحكومة لا تريد استجابات ولا أسئلة برلمانية لكنها حق دستوري للنائب

خطة التنمية معطلة منذ 2010 والكويت تقدمت فقط في معدل السمعة

عبدالرحمن الشمري: هناك قانون تعيين القيايين وهناك خلاف بين اللجنتين المالية والتشريعية. هل ستستعجلون هذا القانون من أجل تنظيم الهيكل الاداري في الدولة؟

● النائب نايف المرادس: كل ما من شأنه تنظيم الهيكل الاداري والوظيفي في الدولة نحن معه، ولابد من ان تضع الحكومة معايير الكفاءة والخبرات اذا كانت جادة في الإصلاح، الامر له رغبة ان تكون الكويت مركزاً مالياً.

تنفيذ المشاريع أكد النائب نايف المرادس أن قيام الديوان الأميري بتنفيذ مشاريع وزارة الأشغال به مخالفة دستورية، متسائلاً: كيف تقبل يا رئيس الوزراء ان تتخذ المشروعات خارج وزارتك؟

واستفسر المرادس عن بنى دار الأوبرا وحديقة الشهيد، لافتاً إلى ان مشروعات الديوان لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة الذي نعول عليه في الوقوف في وجه الفساد والمناقصات الملبارية وبعض الأطراف الذين يطالبون بأن تكون رقابية لاحقة، بحجة الروتين وغيره ولولا هذه الرقابة السابقة فلا طمنا ولا غدا الشر.

نريد أن نعرف أسباب تأخرنا في التعليم هل هي من المعلم أم المناهج أم الأسرة؟

قضية الجنسية معضلة دمرت أسراً لم نتمكن من الذهاب إلى القضاء بحجة السيادة

الحكومة لم تقدم الأدلة على تزوير الجناسي فهذا السحب لا يجوز شرعاً



الحكومة تؤكد أحقية 35 ألف ملف للجنسية.. فلماذا لا تجنسهم؟

قانون تجنيس 4000 مطاطي لا فائدة منه وتجنيس ما لا يقل عن 2000 جيد

التوزيعات السكنية ورقية فقط وإذا كانت الحكومة جادة في حل القضية فلتقم بإجراءات فعلية

إشادة بخط «الأنباء»

أشاد النائب نايف المرادس بخط «الأنباء» الواحد ووقوفها بمسافه واحدة من الجميع وتواصلها المجتمعي وحرصاً من خلال أخبارها على الوحدة الوطنية ومصالحة الكويت.

وكان بـ 100 مليون دينار لتمهيد الطرق في العراق والعمان. وهناك أغلبية ساحقة لتقرير القوانين الشعبية. معالي العجمي: لماذا لا توجد لجنة نسائية لاستقبال الناخبات وطلباتهن، ولدي مشكلة فأنا خريجة جامعة الكويت وحاصلة على بكالوريوس تربية وماجستير ويتم ابعثاني على حساب الدولة لجامعة الخليج في البحرين، ومعدلاتي 3,80 في الكويت و3,85 في البحرين ورجعت في وزارة التربية وتقييمي ناظرة خريجة معهد المعلمات، وزملاء لي فوجئت بأنهم أعضاء هيئة تدريس.

النائب نايف المرادس: هناك رقم تلفون للجنة النسائية ونشر في لتلقي اي طلبات. وبخصوص التعيين في التربية الاساسية مستعد ان اتبنى تعيينك في تخصصك، فأنت أولى ومعدلاتك ممتازة، وسأوجه سؤالاً في هذا الأمر، وستأخذين حقا.

حمد العجمي: إلى اين وصلت في البيئة التحتية لمشروع المطاع؟

● النائب نايف المرادس: وزير الإسكان في اللجنة الاسكانية وتكلم ولكن نقول ان التوزيع على الورق والمخطط فقط، ولم ينتهوا من البنية التحتية واذا كانوا جادين في حل القضية الاسكانية اول شيء يقال الوكيل.

عبدالرحمن الشمري: هناك قانون تعيين القيايين وهناك خلاف بين اللجنتين المالية والتشريعية. هل ستستعجلون هذا القانون من أجل تنظيم الهيكل الاداري في الدولة؟

● النائب نايف المرادس: كل ما من شأنه تنظيم الهيكل الاداري والوظيفي في الدولة نحن معه، ولابد من ان تضع الحكومة معايير الكفاءة والخبرات اذا كانت جادة في الإصلاح، الامر له رغبة ان تكون الكويت مركزاً مالياً.

تنفيذ المشاريع أكد النائب نايف المرادس أن قيام الديوان الأميري بتنفيذ مشاريع وزارة الأشغال به مخالفة دستورية، متسائلاً: كيف تقبل يا رئيس الوزراء ان تتخذ المشروعات خارج وزارتك؟

واستفسر المرادس عن بنى دار الأوبرا وحديقة الشهيد، لافتاً إلى ان مشروعات الديوان لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة الذي نعول عليه في الوقوف في وجه الفساد والمناقصات الملبارية وبعض الأطراف الذين يطالبون بأن تكون رقابية لاحقة، بحجة الروتين وغيره ولولا هذه الرقابة السابقة فلا طمنا ولا غدا الشر.

نايف المرادس @Nayef_Aimrdas

الحمد لله الحمد لله وسنفرح جميعاً بالأيام القادمة بإذنه تعالى

٢٤٠٣٢٠١٧/١٩

كلمة أخيرة

في نهاية اللقاء قال النائب نايف المرادس نحن مقلوبون على أعياد وطنية وإدخال السرور على المسلم أكبر اجر، ولا اعتقد ان هناك شيئاً يدخل السرور على الناس إلا عودة الجناسي المسحوبة من أصحابها، ولا اعتقد ان صاحب السمو سيخجل على أبنائه الكويتيين قاطبة بإدخال السرور إليهم في هذه الأعياد الوطنية وأعياد التحرير، سائلاً المولى عز وجل أن يكون هذا العام عام مصالحة وطنية صحيحة سواء من العفو العام وعودة المهجرين إردياً أو لا إردياً وعودة